

القوائم المالية: محدداتها ومميزاتها

د- مداحي عثمان

عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة البليدة

ملخص:

تلتزم المؤسسة بتقديم بيانات مالية متنوعة عن أنشطتها للأطراف ذات الاهتمام، ونقوم بذلك من خلال إصدارها عدة قوائم مالية (الميزانية، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات)، ومع اختلاف المعلومات التي تقدمها كل قائمة فإن هناك ترابط وتكامل بين هذه القوائم، وهذا ما سوف نعمل على تبيان من خلال هذا المقال.

Abstract:

L'entreprise est dans l'obligation de fournir des informations financières concernant son activité pour les parties concernées, et elle le fait à travers les différents états financiers qu'elle publie (Le bilan, le tableau des profits et pertes, le tableau des variations des droits de propriétés, le tableau) , et chaque état présente des informations différentes des autres états, et malgré ca il y'a une corrélation et une complémentarité entre ces différents états, cet article parle de ces différents états financiers et de cette corrélation et complémentarité.

مخطط:

تعتبر القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بمختلف الأطراف ذات الاهتمام بالمؤسسة، حيث يمكن لهذه الأطراف من خلال القوائم المالية التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة، وما تم تحقيقه من نتائج.

وتجدر الإشارة ابتداءً إلى أن القوائم المالية لا توفر إلا جزءاً من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ذلك أنه في ظل تعقد النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال أصبح من الصعب الإفصاح عن كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية ذات الغرض العام. وسوف يتم تناول القوائم المالية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: أنواع القوائم والتقارير المالية.

المبحث الثاني: محددات القوائم المالية.

المبحث الأول: أنواع القوائم المالية:

1-1 القوائم والتقارير المالية:

يتم التمييز بين نوعين من القوائم المالية، قوائم مالية أساسية وقوائم مالية ملحقية. أما القوائم المالية الأساسية فيتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية وتوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبية، وتتمثل هذه المجموعة من القوائم الأساسية فيما يلي:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية).

2- قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر).

3- قائمة التغير في حقوق الملكية.

4- قائمة التدفقات النقدية.

ويجب كل نوع من القوائم المالية الأساسية على أحد الأسئلة الرئيسية التي من الممكن أن يسألها مستخدمو القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أما القوائم المالية الملحقّة والإضافية فهي تلك القوائم التي تقوم الإدارة بإعدادها بصورة اختيارية لمقابلة ظروف معينة، مثل القوائم المالية التي تبين تفاصيل بعض المعلومات التي أتت بشكل إجمالي في إحدى القوائم المالية الأساسية، قائمة عن القيمة المضافة وعناصرها الأساسية، قائمة مالية معدلة بالتغير في مستويات الأسعار، قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة، قوائم مالية قطاعية، وهكذا. وتختلف القوائم المالية الإضافية من حيث العدد أو المحتوى باختلاف ظروف الحال، لذلك لا توجد قواعد عامة تضبطها وتنظمها في جميع الحالات.

1-1-1 قائمة المركز المالي (الميزانية): تجدر الإشارة ابتداءً إلى أن قائمة المركز المالي - ما عدا الميزانية الافتتاحية - لا يمكن الاعتماد عليها لتحديد قيمة المؤسسة بصورة مباشرة. ذلك لمحدودية قائمة المركز المالي في توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية. ويعود ذلك أساساً إلى ظاهرة عدم التأكد من ناحية وإلى اعتبارات اقتصادية المعلومات من ناحية أخرى. فقائمة المركز المالي لا تحتوي كل عناصر الأصول، خاصة الأصول المعنوية التي قد يكون لها وزن كبير في تقدير قيمة المؤسسة. إضافة إلى أن الكثير من الأرقام الواردة في قائمة المركز المالي لا تمثل مقاييس متجانسة، ذلك لأنها مزيج من خصائص مختلفة لعناصر الأصول والخصوم، التكلفة التاريخية والجارية، أسعار السوق، قيم دفترية.

وعليه فإن الاستخدامات الأساسية لقائمة المركز المالي (الميزانية) تقتصر في مساعدة مستخدمي التقارير المالية في عملية تقييم بعض خصائص الوضع المالي خاصة ما تعلق منها بدرجة السيولة، ودرجة مرونة الهيكل المالي، واحتمالات

المستقبل، ودرجة المخاطرة، وحساب معدلات العائد على الاستثمار وإجراء مقارنات للمركز المالي فيما بين المؤسسات المختلفة.

ولفهم قائمة الميزانية فإنه يتعين على مستخدمي القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكوّن منها والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر. وتتكوّن الميزانية من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1-1-1 الأصول: تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، ويجب أن تتوفر الخصائص الثلاثة التالية حتى يمكن اعتبار البند بأنه أصل: ⁽¹⁾

1- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكّن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

2- أن تكون المنشأة (المؤسسة) قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيّد حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.

3- أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع من الأصل قد حدث فعلاً.

ويتم تبويب عناصر الأصول إلى عناصر متداولة وعناصر غير متداولة، كما يمكن إتباع أسس تبويب مكملّة كالتمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، والتمييز بين الأصول التي تم اقتناؤها بغرض البيع والتي يتم اقتناؤها بغرض الاستخدام الداخلي، ويساعد تبويب عناصر إلى مثل هذه المجموعة على توفير معلومات عن مدى سرعة تحقيق المنافع التي توفرها كل مجموعة وبالتالي درجة المرونة التي يتمتع بها هيكل الموارد. كما أن تبويب عناصر الأصول على أساس الغرض منها يلقي مزيداً من الضوء حول درجة عدم التأكد التي تحيط بتحقيق المنافع المتوقعة مما يساعد في اختيار.

2-1-1-2 **الالتزامات (الديون):** لكي يوصف البند بأنه التزام، فإنه يجب أن تتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:⁽²⁾

- 1- يتطلب الالتزام أن تقوم المنشأة (المؤسسة) بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- 2- لا يمكن تفادي الالتزام.

3- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

3-1-1-1 **حقوق الملكية:** هي المبالغ المتبقية من الأصول بعد استبعاد الالتزامات (الديون)، وتمثل حصة الملاك في المؤسسة، وتتكوّن من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحصل لهذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل، وتقل من خلال توزيعات الأرباح.

4-1-1-1 **تفسير قائمة المركز المالي:** يعتبر تقييم أصول المؤسسة من الأمور الهامة للدائنين والبنوك والمستثمرين، ذلك لما توفره من أسس يمكن استعمالها في عملية تقدير ما إذا كانت المؤسسة تمتلك موارد مناسبة للتشغيل، وما إذا كان بالإمكان بيعها وتحويلها إلى نقدية في حالة تصفية المؤسسة.

كما تهتم أطراف أخرى بالديون (الالتزامات) لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تملك موارد كافية يمكن تحويلها إلى نقدية لاستخدامها في سداد الديون، ومقابلة التزاماتها، وتنظر مختلف الأطراف المقرضة إلى حقوق الملكية على أنها خط الدفاع الأولي لتلقى الخسائر، وأنها أداة حماية أو وسادة (معد ضد الخسائر).

2-1-1-1 **قائمة الدخل (الأرباح والخسائر):** يطلق على هذه القائمة تسميات أخرى مثل قائمة المكاسب أو قائمة الأرباح والخسائر أو قائمة التشغيل. ويتم في هذه القائمة بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح

عن مكوّناته الرئيسية، بهدف المساعدة في تقييم التدفقات النقدية الدخلية الحالية واستخدامه للتنبؤ بالتدفقات النقدية الدخلية المستقبلية وإمكانات تحويل هذه التدفقات الدخلية إلى تدفقات نقدية.

1-1-1 تحليل قائمة الدخل: يتم تحليل صافي الدخل لاستخدامه من طرف المستثمرين كمؤشر على قدرة المؤسسة على بيع السلع و/أو تأدية الخدمات بما يفوق تكلفة البضاعة ومصاريف التشغيل، وبالتالي يتخذ المستثمرون قرار شراء أسهم المؤسسة لاعتقادهم أن الأرباح المستقبلية سوف تعرف نمواً وزيادة، ويهتم المقرضون بتحليل الأرباح المستقبلية للتعرف على مصادر إعادة سداد القروض. ويتم تقسيم قائمة الدخل إلى أقسام مختلفة تبين طبيعة الدخل وتساعد هذه التقسيمات المستثمرين والدائنين على تقدير المكاسب المستقبلية.

1-1-3 قائمة التغير في حقوق الملكية: تقيس القائمة حقوق الملكية في نهاية الدورة، وقيمة التغيرات التي حدثت في حقوق المستثمرين خلال نفس الدورة، وتمثل حقوق الملكية المبالغ المتبقية من الأصول بعد استبعاد الالتزامات، وتمثل حصة الملاك في المؤسسة، وتتكوّن من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحصل لهذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل، وتقل من خلال توزيعات الأرباح.

تمثل هذه القائمة حلقة الربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وتبيّن التغيرات في مكوّنات رأس المال المدفوع إضافة إلى التغيرات في الأرباح المحتجزة. وتشتمل هذه القائمة على مجموعتين أساسيتين هما:

1- الاستثمارات الإضافية المقدمة من طرف أصحاب رأس المال، والتي قد تأخذ صورة نقدية أو عينية.

2- التوزيعات على أصحاب رأس المال والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أ- توزيعات أرباح وتمثل عائدا على رأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات الأرباح المحتجزة.

ب- توزيعات رأس المال وتمثل عائدا استرداداً أو تخفيضاً لرأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات الأرباح المحتجزة.

1-4-1 قائمة التدفقات النقدية: تتضمن هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة، حيث تساعد التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية بتسليط الضوء على جوانب متعددة من التقرير المالي، حيث تسمح بيانات التدفقات النقدية بالحكم على الحالة المالية للمؤسسة من خلال تقييم جودة الربحية، والتعرف على موقف السيولة والمرونة المالية، والاكتشاف المبكر لحالات العسر المالي والإفلاس، كما يمكن استعمال تلك المعلومات في تقييم مخاطر الاستثمار في المؤسسة، وكذا التنبؤ بالتوزيعات المتوقعة.

ولقد أولى الفكر المحاسبي اهتماماً جلياً خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بإعداد قائمة التدفقات النقدية، إلى جانب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، لما لها من أهمية كبيرة، وفائدة لمستعملي البيانات المحاسبية سواء من داخل أو خارج المؤسسة، ولقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال المعايير المحاسبية التي تم إصدارها من مختلف الهيئات المعنية، فقد أصدر:

- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عام 1987 المعيار رقم 95 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، والذي ألزم كافة المؤسسات الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية عن كل فترة يقدم عنها نتائج.

كما أصدرت لجنة المعايير البريطانية المعيار رقم 01 بعنوان "قوائم التدفق النقدي" والذي ألزم الشركات البريطانية ابتداء من 23 مارس 1992 بإعداد قائمة التدفقات النقدية يتم فيها توضيح النقدية واستخداماتها عن كل فترة.

كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1992 المعيار رقم 07 المعدل بعنوان "قوائم التدفقات النقدية"، والذي قام بتحديد شكل قائمة التدفقات النقدية وأهدافها ومحتواها، كما أخذ بالمفهوم النقدي في إعدادها.

1-4-1-1 أهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الاهتمام المتزايد بقوائم التدفقات النقدية ناتج عن الأهداف التي يحققها الإفصاح عن التدفقات النقدية للمؤسسة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:⁽³⁾

1-1-4-1-1 إعطاء صورة عن جودة أرقام الدخل: إن أرقام التدفقات النقدية أقل عرضة للتحريف والتشويه من أرقام قائمة الدخل، ذلك أن قائمة الدخل يتم إعدادها بناء على أساس الاستحقاق، الذي يعتمد على عدة قواعد محاسبية تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي، بينما تتميز التدفقات النقدية بدرجة أكبر من الموضوعية لأنها تولي الأهمية بالتحصيلات والمدفوعات النقدية، مما يجعلها أكثر صلابة من أرقام الدخل.

2-1-4-1-1 تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلباتها النقدية: يتم ذلك من خلال تقييم المرونة والسيولة المالية، حيث تظهر المرونة المالية قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات فعالة لتعديل توقيت ومبلغ التدفقات النقدية بما يمكنها من الوفاء بالاحتياجات الطارئة وغير المتوقعة، بينما تبرز السيولة المالية قدرة المؤسسة على تحويل الأصول إلى نقدية، وتساعد المعلومات المتوفرة عن التدفقات النقدية في تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف التشغيلية غير المتوقعة، كما تساعد على معرفة ما إذا كانت المؤسسة سوف تواجه صعوبات في مقابلة التزاماتها عند استحقاقها.

3-1-4-1-1 استعمال قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي: يتم استعمال قائمة التدفقات النقدية في إعداد العديد من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

أ- نسب الكفاية وتشمل:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية.
- نسبة مدفوعات الديون طويلة الأجل.
- نسبة التوزيعات المدفوعة.
- نسبة إعادة الاستثمار.
- نسبة تغطية الديون.
- نسبة اهتلاك الأصول الثابتة والمعنوية.

ب- نسب الفاعلية وتشمل:

- نسبة التدفقات النقدية للمبيعات.
- نسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى الأصول.
- نسبة الأرقام القياسية للعمليات.

4-1-4-1-1 التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: تعتبر التدفقات النقدية الحالية مؤشرا جيدا للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تظهر البيانات عن التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات وتوزيع الأرباح، مما يجعلها محل اهتمام المستثمرين والمقرضين.

وهناك جدل فكري قائم بين الباحثين حول أيهما أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، الربح المحاسبي وهو الرأي الذي تبناه مجلس معايير المحاسبة المالية

الأمريكي أم التدفقات النقدية الحالية، وتحديد مدى ملاءمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

1-4-3 تفسير قائمة التدفقات النقدية: ينظر المقرضون من أصحاب البنوك إلى قسم التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل باعتباره الأكثر أهمية كونه مؤشرا على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي يمكن استعمالها بمقابلة احتياجات السيولة المالية، وسداد الالتزامات وإمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في القيام بأعمال التوسيع.

ويعتقد الكثير من المحللين الماليين⁽⁴⁾ أن قائمة التدفقات النقدية أكثر نفعاً في التنبؤ بالتدفقات النقدية لسداد الديون للمقرضين وسداد توزيعات الأرباح للمساهمين.

وإذا كانت نتائج التحليل تظهر أنه بإمكان المؤسسة توليد نقدية موجبة من التشغيل لسداد توزيعات الأرباح والقيام بتوسعات فإن هذا يدفعهم إلى الاستثمار في المؤسسة.

1-5-1 الإيضاحات: توفر الإيضاحات معلومات إضافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، كون القوائم المالية لا يمكن أن تحتوي كل المعلومات الضرورية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

1- إيضاحات تبين السياسات المحاسبية المنتهجة لإعداد القوائم المالية مثل: الاعتراف بالإيراد، طريقة تقييم المخزونات، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الاهتلاكات... إلخ

2- إيضاحات تختص بتقديم معلومات تفصيلية ضرورية لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فقد تحتاج بعض البنود إلى شرح مطوّل لا يسع إبرازه في القوائم المالية.

3- إيضاحات تهتم بتقديم إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

2-1 ترابط وتكامل القوائم المالية:

تجدر الإشارة أنه رغم تعدد القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التغير في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية) فإن هناك تكامل وترابط بين هذه القوائم، وعلى الرغم من أن هذه القوائم تعكس معلومات مختلفة عن نفس الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة، إلا أنه لا يمكن لأي منها مقابلة كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

1-2-1 ترابط القوائم المالية: تحكم العلاقة بين جميع القوائم المالية مبدأ الترابط مع بعضها البعض، بمعنى أنها تخضع لنفس عملية القياس، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معينة في بند من بنود قائمة الدخل مثلاً، فإن تأثير هذا القياس ينتقل إلى قائمة المركز المالي.

وهناك في أدبيات النظرية المحاسبية⁽⁵⁾ من يعتمد وجهة نظر عدم الترابط، لأنه يرى بأن الترابط يؤدي إلى حشو القوائم المالية بفائض من المعلومات دون فائدة، وأنه لا يوجد أي سبب منطقي يبرر بأن التقارير المالية ينبغي أن تتوازن أو تترابط مع بعضها.

ولقد رفض مجلس معايير المحاسبة المالية⁽⁶⁾ في بيانه رقم (5) لعام 1980 هذا الموقف لتعارضه الواضح مع الممارسات المعمول بها من طرف المحاسبين، ورأت أنه يجب التمييز بين القوائم المالية الأساسية التي تعد استناداً إلى مبدأ الترابط وبين القوائم المالية الإضافية التي ليس من الضروري التزامها بمبدأ الترابط المحاسبي.

حيث جاء في البيان رقم (5) ما يلي: "أن القوائم المالية للوحدة المحاسبية هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة.

إن إعداد مجموعة مترابطة تماما من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي للوحدة وحول التغيرات في مركزها المالي هو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي حيث أن القوائم المالية تتربط مع بعضها، لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية".⁽⁷⁾

1-2-2 تكامل القوائم المالية: إلى جانب كون القوائم المالية الأساسية مترابطة، فإنها تتميز أيضا بأنها مكاملة لبعضها البعض، حيث أن القوائم المالية تترجم معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص المؤسسة وبناء عليه فإنه لا يمكن الاعتماد على قائمة واحدة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بل لابد من الربط بين المعلومات الواردة في كافة القوائم المالية لتكوين رأي واتخاذ قرار سليم.

وفيما يلي بعض الأمثلة حول حالات التكامل بين القوائم المالية الأساسية:⁽⁸⁾

1- تتضمن قائمة المركز المالي (الميزانية) معلومات عن الهيكل التمويلي للمؤسسة، مما يتيح إمكانية استخدامها لتقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، إلا أن قائمة المركز المالي لا تعطي الصورة الكاملة إلا باستخدامها جنبا إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية.

2- أن قائمة الدخل توفر معلومات مهمة عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وتكون هذه المعلومات ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ما تم ربطها بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي للتوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الإيرادية للمؤسسة.

3- تعطي قائمة التدفقات النقدية معلومات عن التدفقات النقدية الحالية (التاريخية)، وتعتبر هذه المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ لأن التدفقات النقدية الداخلة خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة، وبالمثل فإن التدفقات النقدية الخارجة خلال الفترة لها تأثير على التدفقات النقدية المرتبطة بالفترات اللاحقة. وبناء عليه ولأهداف التنبؤ يجب استخدام المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية وتحليلها على ضوء دراسة المعلومات التي توفرها قائمة الدخل.

4- توفر قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، ولا تكون هذه المعلومات ذات فائدة إلا باستخدام إلى جنبها المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى، مثل مقارنة التوزيعات مع صافي الدخل للفترة، أو مقارنة عمليات تخفيض أو زيادة رأس المال مع التيارات الخاصة بالاقتراض أو تسديد القروض.

المبحث الثاني: محددات القوائم المالية:

لتحقيق أهداف القوائم المالية وتقديم المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها ذات فائدة للمستعملين في اتخاذ القرارات، يجب التقيد بمحددتين أساسيتين تم وضعهما من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية وهما:

1- قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة، حيث يعتبر هذا القيد قيда حاكما يمثل قاعدة عامة تجب مراعاتها عند إنتاج وتوصيل المعلومات لاتخاذ القرار بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها.

2- محدد الأهمية النسبية أو كما جاء في الإطار المفاهيمي عتبة الاعتراف، حيث تقسم المعلومات إلى:

- هامة نسبيا، ويجب معالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة، كونها تؤثر في مسار اتخاذ القرار لدى المستخدمين، وبالتالي فهي معلومات ملائمة.

- غير هامة نسبيا، ولا حاجة لمعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة، كونها لا تؤثر في مسار اتخاذ القرار لدى المستخدمين. وبالتالي فهي معلومات غير ملائمة.

إضافة إلى القيدين السابقين هناك في أدبيات النظرية المحاسبية ثلاثة قيود أخرى هي:

3- التحفظ، أو ما يعرف بسياسة الحيلة والحذر.

4- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.

5- تفاوت التطبيقات في المجالات المختلفة للأعمال، أو ما يسمى بممارسة الصناعة.

2-1 المنفعة أكبر من التكلفة:

يعتبر قيد المنفعة أكبر من التكلفة قيда حاكما يجب الأخذ به واحترامه قبل إنتاج وتوزيع المعلومات والقوائم المالية، حيث أنه كقاعدة عامة لا يجب إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية ما لم تكن المنفعة المتوقعة منها تفوق تكلفتها. ذلك أن المعلومات المحاسبية خدمة، وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على الخدمات الاقتصادية، من دراسة الجدوى الاقتصادية، ومن الخطأ الاعتقاد أن المعلومات المحاسبية هي سلعة مجانية بلا تكلفة ويمكن تقديمها بلا حدود، مع الإشارة إلى الاختلافات الجوهرية بين المعلومات المحاسبية كسلعة وبقية السلع والخدمات التي يتم تبادلها. فإذا كانت السلع والخدمات الاقتصادية لا يستفيد منها إلا من يتحمل تكاليف إنتاجها، فإن المعلومات المحاسبية كسلعة لا تخضع لعوامل العرض والطلب، حيث أن عرض المعلومات المحاسبية يتم من طرف المؤسسات منتجة القوائم المالية، وطلب تلك المعلومات فهو يأتي تطبيقا لمعايير، أما الاستفادة من المعلومات فيتمثل في جهة ثالثة تشمل مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

وتشمل تكاليف إنتاج القوائم والتقارير المالية عناصر متعددة أهمها: تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات، تكاليف التدقيق لإعطاء المعلومة ثقة ومصداقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة.

أما المنافع فإنها تتحقق لكل من منتجي القوائم والتقارير المالية في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة، أما المنافع بالنسبة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية الخارجيين فتكون في تمكينهم اتخاذ قرارات تخصيص أكثر فائدة للموارد والاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

2-2 الأهمية النسبية:

جاء وصف الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في البيان رقم (2) لعام 1980 وهو بصدد التحدث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخصوصا خاصية الملاءمة ومكوناتها الثلاث: القدرة التنبؤية، والقدرة على التقييم الارتدادي، والتوقيت المناسب.

ويمكن النظر إلى الأهمية النسبية على أساس أنها قيد لحجم المعلومات المحاسبية تتحدد بعدم قدرة مستخدم معين في التعامل مع حجم كبير من المعلومات التفصيلية. هنا جاءت خاصية الأهمية النسبية لتضع حدا على ما يجب الإفصاح عنه.

وتبعا لخاصية أو قيد الأهمية النسبية يقرر المحاسب والمدقق أيا من الأحداث والعمليات ليست مهمة وذلك:⁽⁹⁾

- عند القياس المحاسبي، كمعالجة البنود غير المهمة بطريقة لا تتفق والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

- عند إعداد القوائم والتقارير المالية الدورية والإفصاح للمستخدمين الخارجيين. فقد يقوم المحاسب بدمج بعض بنود الأصول الثابتة الضئيلة الحجم وغير المهمة نسبيا بإلحاقها ببنود ثابتة أخرى.

- عند تقديم المعلومات لمستخدم معين وتوقع تأثير إدراج أو حذف المعلومات على قرار المستخدم. حيث أن تأثير المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات يختلف باختلاف المستخدمين والمقرضين، ويدعى هذا المدخل بمدخل المستخدم في تحديد الأهمية النسبية.

من هنا يظهر الارتباط بين مفهوم الأهمية النسبية وبين مبدأ الإفصاح الكامل. حيث أن الأهمية النسبية تعكس الوجه الآخر للإفصاح، لأن ما يجب الإفصاح عنه يجب أن تتوفر فيه درجة كافية من الأهمية النسبية.

2-2-1 تحديد درجة الأهمية النسبية: للأهمية النسبية جانبان يجب مراعاتهما، جانب كمي وآخر نوعي، وقد يعتمد التطبيق العملي على خليط منهما.

2-2-1-1 الجانب الكمي: يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية أن أحكام الأهمية النسبية هي ذات طبيعة كمية على أساسها، ويرى أن حذف أو سوء توضيح بند معين في القوائم والتقارير المالية يعد مهما إذا كان حجم هذا البند في ظل الظروف المحيطة قد يكون من المحتمل أن يتغير حكم شخص عاقل نتيجة لهذا الحذف أو سوء التوضيح.⁽¹⁰⁾

من خلال هذا التعريف يظهر تأكيد مجلس معايير المحاسبة المالية على الارتباط الوثيق بين محدد الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح المحاسبي. حيث تكون المفردة المحاسبية مهمة نسبيا ويلزم الإفصاح عنها وفقا لحجمها أو طبيعتها حسب الظروف المحيطة.

2-2-1-2 الجانب النوعي: قد يكون البند المحاسبي غير مهم من الجانب الكمي نظرا لصغر مبلغه أو حجمه، ولكن يكون مهما نسبيا لأسباب نوعية.

وبناء على رأي الجمعية الأمريكية للمحاسبة فإنه يمكن تحديد الأهمية النسبية للمفردات والبنود المحاسبية نوعيا انطلاقا من أمرين:

- حالة الأهمية النسبية الكامنة للحدث.

- حالة التأثير المعاكس للبند المحاسبي على القوائم والتقارير المالية.

أولا: الأهمية النسبية الكامنة للحدث:

هناك بعض الأحداث تعتبر مهمة نسبيا مهما كان مبلغها أو حجمها. ومن أهم هذه الأحداث أحداث غير عادية تصنف تحت بنود عادية، مفردات ذات معنى مهم نسبيا.

ومن أمثلة البنود غير العادية الدخل أو المصروفات التي تنشأ عن أحداث أو عمليات غير عادية، مثل عمليات التأمين أو خسائر الزلازل والكوارث الطبيعية، ومنه يتوجب الإفصاح عن طبيعة وقيمة كل بند غير عادي بصورة منفصلة، لذلك يجب اعتبار الأحداث غير العادية دائما أحداثا مهمة نسبيا بغض النظر عن مبلغها.

وفيما يتعلق بالمفردات أو الأحداث ذات المعنى المهم نسبيا حتى لو كان مبلغها ضئيلا جدا، هناك على سبيل المثال السرقات أو الاختلاسات الواقعة على أصول المؤسسة، وجود فروق في عملية مطابقة الكشف البنكي والنقدية، حدوث صفقات مع أعضاء مجلس الإدارة، مخالفة القوانين.

ثانيا: حالة التأثير المعاكس:

يعد البند المحاسبي مهما نسبيا إذا كان له نتيجة عكسية على وضعية القائمة التي ينتمي إليها، فإذا أدى البند مثلا في قائمة الدخل إلى تحويل النتيجة إلى خسارة وجب الإفصاح عنه بدقة وطريقة سليمة.

2-3 سياسة الحيلة والحذر (التحفظ):

يتوجب على المحاسب أن يسعى باستمرار لتحسين درجة الموثوقية والملاءمة في المعلومات المحاسبية، وفي حالة التعارض بين هاتين الخاصيتين عليه أن يوازن بينهما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة، وفي مثل هذه الظروف فإن قيد الحيلة والحذر يمثل أساسا يمكن الاعتماد عليه لتفضيل بعض الطرائق أو المقاييس أو التقديرات البديلة عند إعداد القوائم والتقارير المالية.

ويقتضي التطبيق السليم لسياسة الحيلة والحذر أن لا يقوم المحاسب متعمدا بتقليل الإيرادات والمكاسب والأصول والأرباح من جهة وبزيادة المصروفات والخسائر والديون من جهة ثانية دونما سبب وجيه ومقبول. ذلك أن التقليل من المصروفات دونما سبب مقبول أو تضخيم الإيرادات يؤدي إلى عدم دقة القياس، حيث يصبح القياس المحاسبي في كلتا الحالتين غير موثوق به، وغير صادق في تمثيل الظاهرة، وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية غير مفيدة بل مضللة.

ومن أمثلة تطبيق سياسة الحيلة والحذر:

- تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقويم المخزون السلعي.
- استخدام طريقة الاهتلاك المتناقص لتحديد أقساط اهتلاك الأصول الثابتة.
- استخدام طريقة LIFO في تسعير حركة المخزون السلعي لملاءمتها لظروف التضخم. - عدم الاعتراف بشهرة المحل المكونة ذاتيا (داخليا) وتسجيل شهرة المحل فقط عند شرائها.
- الاعتراف بالخسائر المحتملة وعدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتى تتحقق فعلا.

4-2 تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

تقتضي خاصية الموثوقية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية ضرورة أن تمثل تلك المعلومات بصدق الآثار الاقتصادية للمعلومات والأحداث حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أي يتم عرض المعلومات وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس بناء على شكلها القانوني. حيث ليس من الضروري دائما أن يتوافق جوهر العمليات مع الشكل القانوني لها، وعند تعارض الأمر بين الجوهر الاقتصادي والشكل القانوني يتم تغليب الأول على الثاني.

ومن أمثلة هذه الممارسة ما يخص عقود الإيجار التمويلية فإنها تعامل محاسبيا كما لو تم شراء الأصول المستأجرة واقتضت المؤسسة لتمويل ذلك الشراء رغم أن العقد من الناحية القانونية لا يعتبر عقد شراء. كذلك إذا كان انضمام شريكتين يمثل في واقع الأمر سيطرة إحدى الشريكتين على الأخرى، فإن مثل هذه العملية - من حيث الجوهر الاقتصادي - تعتبر عملية شراء وليست عملية توحيد مصالح.

5-2 ممارسات الصناعة:

يهدف هذا القيد إلى مراعاة الاعتبارات العملية والطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومؤسسات الأعمال، مما يترتب عنه القبول بإدخال بعض التعديلات على المبادئ المحاسبية التي يمكن تطبيقها أو اللجوء إلى عملية استثناء تلك المؤسسات من تطبيق تلك المبادئ والمعايير بافتراض أن هذا الاستثناء يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات التي يتم إعدادها بخصوص تلك المؤسسات.

ويلاحظ أنه عند إصدار المعايير المحاسبية (الأمريكية والدولية) يتم الإشارة إلى المجالات التي لا يطبق عليها (المعايير المحاسبية الدولية مثلا (10)-(16)-(17)-(18)).

خاتمة:

تتمثل القوائم المالية في كل من الميزانية و، جدول النتائج (الأرباح والخسائر)، وقائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغير الأنوال الخاصة)، وقائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، إضافة إلى القوائم الإضافية (الإيضاحات) التي تقوم الإدارة بإعدادها بصورة اختيارية لمقابلة ظروف معينة.

وتوفر كل قائمة من القوائم السالفة الذكر نوعاً محدداً من المعلومات تفيد في اتخاذ قرارات محددة، ويسمح تحليل كل قائمة من هذه القوائم باستنتاج معلومات تسمح بتقييم أداء المؤسسة وتحديد الربحية والمقدرة الكسبية والمقدرة على سداد التزاماتها عند استحقاقها، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ولا يمكن لأي منها بمفردها مقابلة كافة الاحتياجات من المعلومات، لذلك فهي تتميز بخصائص التكامل والترابط فيما بينها.

ولا يتم تحقيق أهداف القوائم المالية إلا بالالتزام بمحددتين أساسيتين هما المنفعة أكبر من التكلفة، والأهمية النسبية، بالإضافة إلى هذين القيدتين، لا بد من انتهاج سياسة الحيلة والحذر، وتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، ومراعاة الاعتبارات العملية والطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومؤسسات الأعمال.

المراجع:

01- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

02- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

03- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل، عمان، 2006.

04-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1999.

الهوامش:

(1) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 120.

(2) نفس المرجع، ص 120.

(3) طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 87.

(4) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(5) الجمعية الأمريكية للمحاسبة في دراستها "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" عام 1966.

(6) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 249.

(7) المرجع السابق، ص 249.

(8) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1999، ص، ص 230-231، بتصرف.

(9) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 227-228، بتصرف نقلا عن:

Frishkoff, P. « An Empirical Investigation of the Concept of Materiality in Accounting », Empirical Research in Accounting: Selected Studies, 1970, Journal of Accounting Research, pp.116-137: Accountants International Study Group: "Materiality in Accounting" 1974, p.30.

(10) المرجع السابق، ص 229.